



وزارة الشؤون الاجتماعية

مرصد حقوق المعوقين



تقرير الرصد الثاني



مفكرة القانونية



شبكة
الدمج



مرصد حقوق المعوقين

أنشئ مرصد حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان سنة 2012 من خلال "اتحاد المقعدين اللبنانيين" ووزارة الشؤون الاجتماعية وبالشراكة مع "المفكرة القانونية" و "شبكة الدمج" وبدعم من "دياكونيا".



مرصد حقوق المعوقين

استمر "مرصد حقوق المعوقين"، في سنته الثانية، في رصد الانتهاكات بحق الأشخاص المعوقين في لبنان، وذلك عبر آلية الشكاوى التي انتشرت على جميع الأراضي اللبنانية.



مرصد حقوق المعوقين

استفاد الأشخاص المعوقون من أدوات
المرصد المتبعة في المرصد، إن كان في
شبكة صناديق الشكاوى أو من الصفحة
الالكترونية والاتصالات الهاتفية لتقديم
تبليغاتهم، وطلب استشارات من المرصد
لمعالجة تلك الانتهاكات.



مرصد حقوق المعوقين

تطور دور المرصد في سنته الثانية ليلعب دوراً أكبر في التدخل في التبليغات المقدمة ويساعد في إيجاد حلول لبعضها، ضمن الإمكانيات المتاحة له، وإثارة بعض هذه التبليغات إعلامياً بهدف الإضاءة على قضية الإعاقة والانتهاكات التي تحصل بحق الأشخاص المعوقين.



مرصد حقوق المعوقين

على الرغم من الدور الإيجابي لوزارة
الشؤون، إلا أن تجاوب القطاع العام
مع الدخول في شبكة الرصد كان
ضعيفاً بشكل عام.

ويتم العمل بشكل مضطرب على التفاعل
مع الوزارات والإدارات بهدف تعريفها
بالمرصد وأهدافه.



مرصد حقوق المعوقين

لم يغفل المرصد السياسات والخطط والمشاريع الإنمائية المطروحة من قبل الحكومة أو من بعض الوكالات الدولية ليقوم برصدها ودراسة إلى أي مدى تأخذ هذه المشاريع والخطط معايير الإعاقة وتحترم حقوق الأشخاص المعوقين.



مرصد حقوق المعوقين

قام المرصد برصد بعض المشاريع والخطط الإنمائية المنفذة في لبنان، ومن أبرز هذه المشاريع "مشروع الإرث الثقافي" الممول من البنك الدولي والمنفذ من قبل مجلس الإنماء والإعمار في خمس مدن لبنانية.



مرصد حقوق المعوقين

يضم هذا التقرير 197 بلاغاً من مناطق
لبنانية مختلفة (البقاع – الجنوب –
بيروت – جبل لبنان – والشمال).

ركز المرصد على الحقوق المنصوص
عليها في القانون 220 على 2000،
والذي يظهر أيضاً مدى التزام الدولة
والجهات الرسمية المعنية في حماية هذه
الحقوق.



مرصد حقوق المعوقين

تمّ تقديم البلاغات عبر صناديق الشكاوى
الموجودة في البلديات ومراكز الشؤون
الاجتماعية وجمعيات ومؤسسات
الإعاقة، وعبر الصفحة الإلكترونية،
وعبر التواصل مع فريق المرصد، أو
عبر اللقاءات التي نظمها المرصد في
المناطق.



مرصد حقوق المعوقين

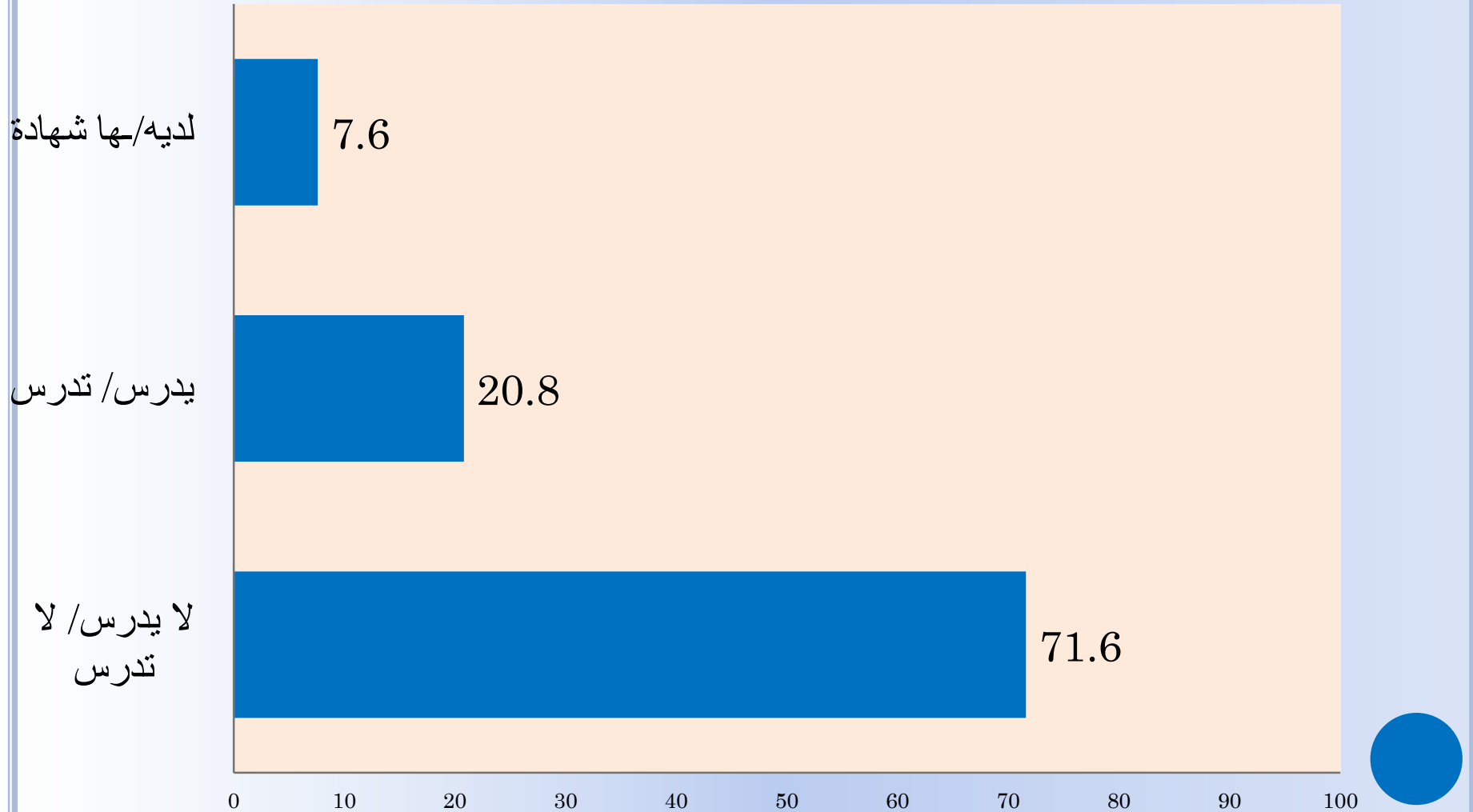
يعتمد التقرير في تحليل البلاغات والانتهاكات على بنود القانون 220 وعلى المراسيم والقرارات الصادرة ذات الصلة، كما يعتمد على مبادرات جمعيات الإعاقة والخطط والاقتراحات التي تقدمها إلى الجهات الرسمية المعنية.



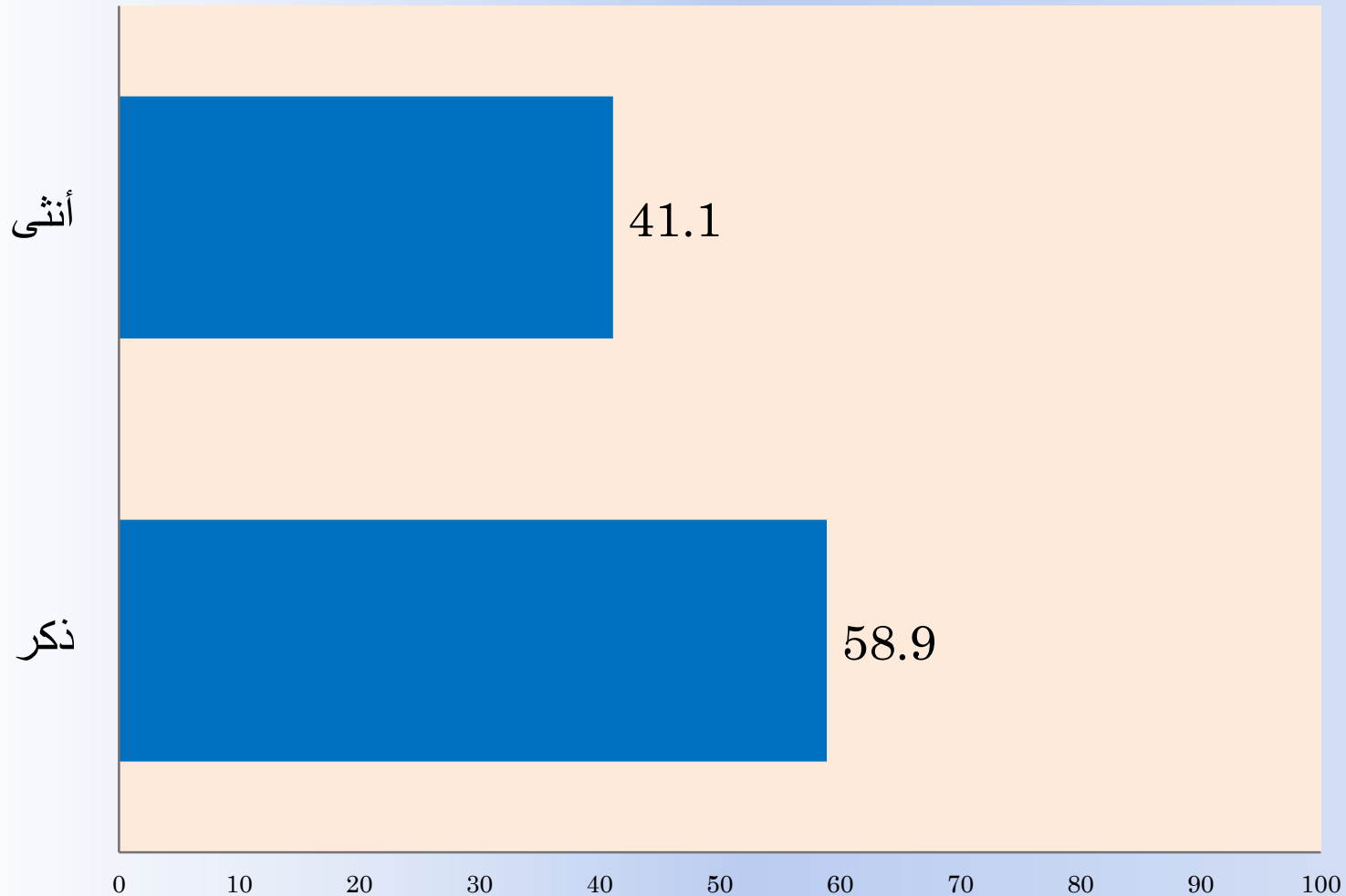
خصائص الشكاوى المقدمة



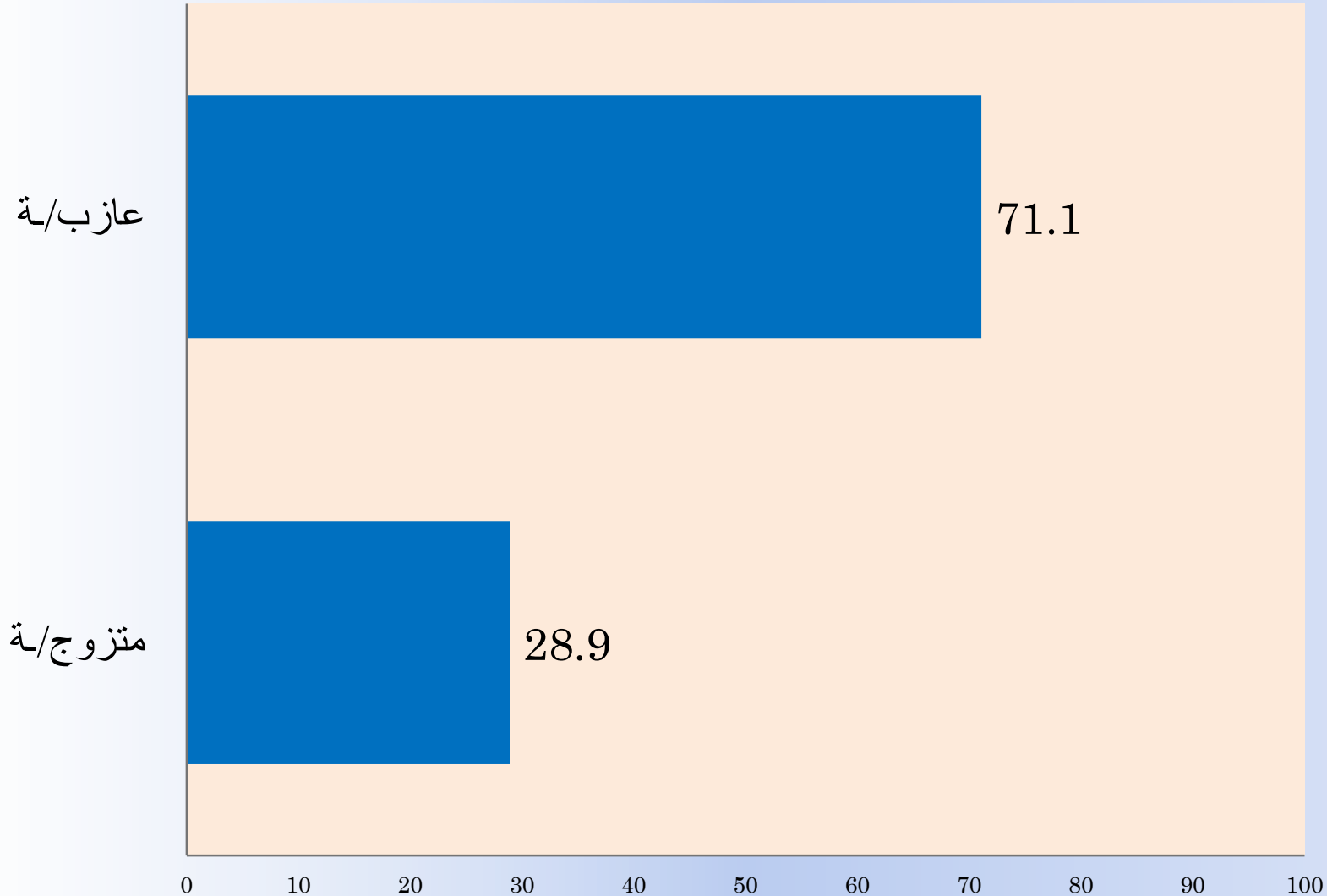
الوضع التعليمي لأصحاب الشكاوى / مقدمي الاستمارات (في المئة)



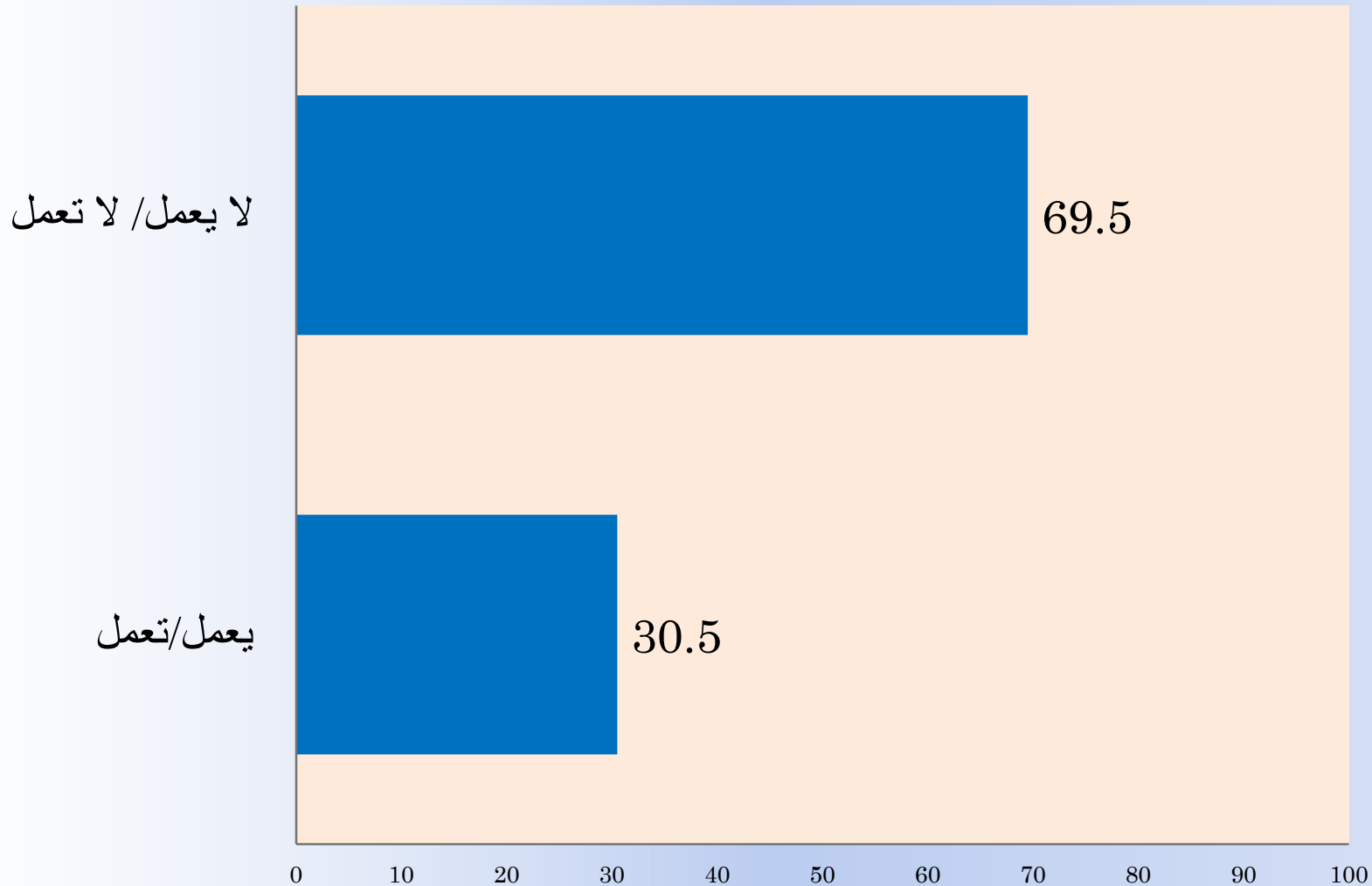
توزيع أصحاب الشكاوى / مقدمي الاستثمارات حسب الجنس (في المئة)



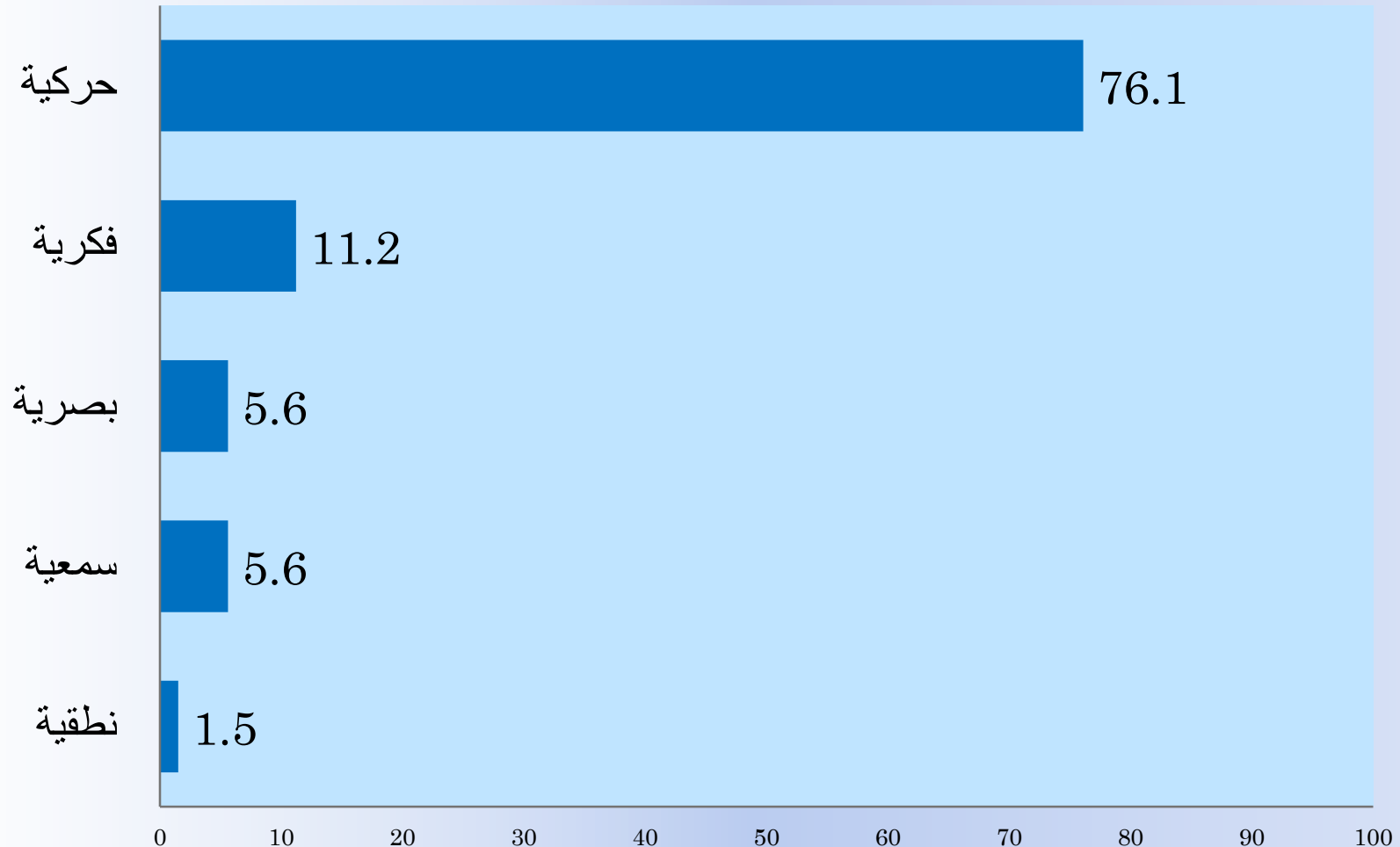
توزيع أصحاب الشكاوى / مقدمي الاستثمارات حسب الوضع العائلي (في المئة)



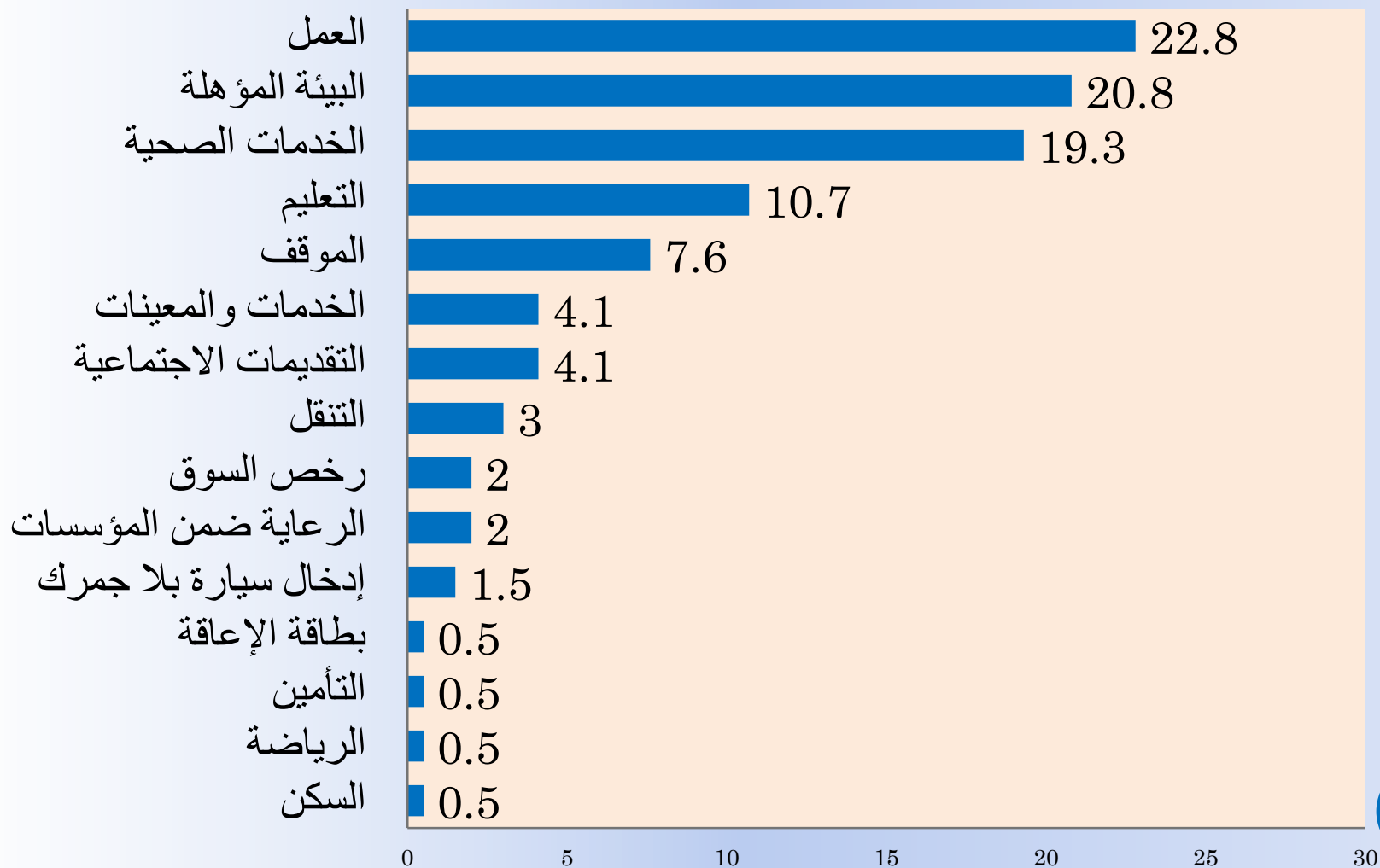
توزيع أصحاب الشكاوى / مقدمي الاستثمارات حسب الوضع المهني (في المئة)



توزيع أصحاب الشكاوى / مقدمي الاستثمارات حسب نوع الإعاقة (في المئة)



توزيع الشكاوى الواردة إلى المرصد حسب نوعها/ وفق أبواب القانون 220/2000 (في المئة)



مرصد حقوق المعوقين

حق الشخص المعوق بالحصول على الخدمات الصحية وإعادة التأهيل وخدمات الدعم

● رفض المستشفيات استقبال الأشخاص المعوقين

● صعوبات في الحصول على الخدمات المتأخرة
الضرورية

● التأخر غير المبرر في الحصول على العلاج
التأهيلي



مرصد حقوق المعوقين

حق الشخص المعوق بيئة مؤهلة

○ غياب الأرصفة المجهزة للأشخاص
المعوقين

○ عدم تجهيز الأبنية الرسمية هندسيا
لاستقبال الأشخاص المعوقين



مرصد حقوق المعوقين

حق الشخص المعوق بالتنقل والمواقف ورخص سوق

- غياب المواقف الخاصة بالأشخاص المعوقين بالقرب من المؤسسات الرسمية
- عدم وجود نقل عام مجهز لاستخدامه من قبل الأشخاص المعوقين.



مرصد حقوق المعوقين

حق الشخص المعوق بالسكن

● أماكن السكن غير مجهزة لاحتياجات
المعوقين

● صعوبة في الحصول على طلبات قرض
الإسكان المقدمة من قبل الأشخاص
المعوقين



مرصد حقوق المعوقين

حق الشخص المعوق بالتعليم والرياضة

○ المدارس غير مجهزة هندسياً لاستقبال الأشخاص المعوقين

○ عدم تكييف المناهج لاحتياجات الأشخاص المعوقين



مرصد حقوق المعوقين

حق الشخص المعوق بالعمل والتوظيف
والتقديمات الاجتماعية

- رفض طلبات توظيف الأشخاص المعوقين
- تغيير الوصف الوظيفي للشخص المعوق بعد توظيفه.



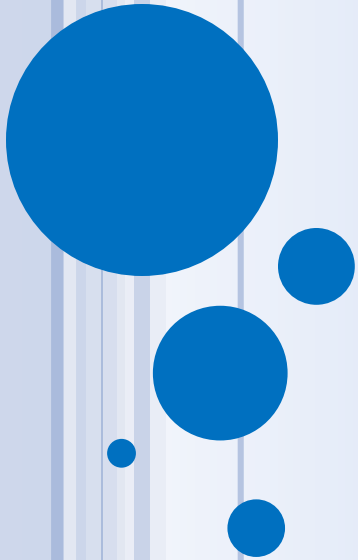
مرصد حقوق المعوقين

أحكام أخرى:

- صعوبات في الحصول على الإعفاء من رسوم البلدية
- صعوبات في الحصول على الحصول على بطاقة الإعاقة
- عدم الحصول على تأمين على الحياة



التوصيات العامة للتقرير



مرصد حقوق المعوقين

○ المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبرتوكولها الاختياري.

○ إقرار خطة وطنية تهدف إلى تطبيق مجمل القانون 220/2000 وتأمين دمج الأشخاص المعوقين، وتحديد المهل الزمنية والموارد الضرورية لتنفيذها.



مرصد حقوق المعوقين

○ إعادة هيكلة الموازنة العامة لتكييف بنودها مع حقوق الأشخاص المعوقين المنصوص عليها في القانون 220 وتخصيص الاعتمادات الكافية لتأمين هذه الحقوق والاحتياجات.

○ ضمان حقوق الأشخاص المعوقين في جميع الخطط والسياسات والقوانين والقرارات والبرامج التي تعتمد عليها الدولة اللبنانية في كل المناطق والمجالات، بهدف تأمين المساواة بين الأشخاص المعوقين والأشخاص غير المعوقين



مرصد حقوق المعوقين

شكراً
لإصغائكم

